

المذهب المالكي في الجزائر واقعه وآفاق ترقبته وتقنيته

الدكتور نورالدين بوكرديد , الأستاذ بكلية الشريعة

والاقتصاد بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة

مقدمة :

لقد تبني المجتمع الجزائري المرجعية الفقهية المالكية عن قناعة واختارها كمنهج لفهم الشريعة الإسلامية وتطبيق أحكامها واهتم بالمذهب المالكي اهتماماً كبيراً حفظاً وتدریساً وتأليفاً . كما يعتبر المذهب المالكي الصمام الأمان الذي ضمن للجزائريين وحدتهم الروحية والعقدية ونضالهم طيلة قرون من الزمن الأمر الذي يدعوننا إلى الالتفاف حول هذا المذهب السني , أما اليوم وبسبب تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال والزحف العولمي اتجه كثير من شباب الجزائر إلى مصادر فقهية متنوعة فحصل لهم تيهان حتى أنك تجد في الأسرة الواحدة والمسجد والمدرسة والجامعة الواحدة مرجعيات مختلفة مما يحتم علينا التفكير ملياً في سبل ترقية وتطوير الاجتهاد في مذهبنا المالكي و كيفية تقنيته حتى يستجيب للتطورات الحاصلة في مجتمعتنا . ومن الاهتمام والاحترام والحب والنصرة للمذهب والتمكين له أن يعتني أبناءه بتنقيحه وإثرائه ومحاولة ترقبته وتقنيته وربط ماضيه بحاضره , ولن يتأتى لنا ذلك إلا بإخلاص النية والعمل الدؤوب .

فيا ترى ما هو واقع المذهب المالكي في الجزائر ؟ وكيف يمكن ترقية الاجتهاد وتطويره فيه؟ وما هي مستويات مشروع تقنيته ؟

هذه إشكالات أردت أن أصيغ مداخلتي على أساسها وفق خطة قسمتها إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة

المبحث الأول : المذهب المالكي وواقعه في الجزائر

المبحث الثاني : نحو خريطة طريق لترقية مستقبلية للاجتهاد في المذهب المالكي بالجزائر

المبحث الثالث : خطوات منهجية نحو تقنين المذهب المالكي في الجزائر مستقبلاً

الخاتمة : أهم النتائج .

المبحث الأول : المذهب المالكي وواقعه في الجزائر وفيه مطالب

المطلب الأول : التعريف بالمذهب المالكي : هو كل ما ذهب إليه الإمام مالك رحمه الله من الأحكام الاجتهادية التي بذل وسعه في تحصيلها أو كل ما قاله هو وأصحابه على طريقته ونسب إليه مذهباً لكنه يجري على قواعده وأصوله , التي بنى عليها مذهبه وليس المراد ما ذهب إليه وحده دون غيره من أهل مذهبه (1) وبعبارة مختصرة يمكن أن نعرف المذهب المالكي بأنه الاتجاه الذي سلكه الإمام مالك ومن تبعه في التشريع (2)

المطلب الثاني : جذور الانتماء المذهبي في الجزائر وأسباب انتشاره وجهود علماء الجزائر في الاهتمام به:

¹ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير 19\1 , حاشية العدوي على الخرشي 35\1

² المدرسة المالكية القيروانية , سماتها وأعلامها , دكمال العوفي ص32 , بحث منشور , الملتقى الوطني الثاني حول مذهب إمام دار الهجرة , سطيف , الجزائر 21 - 22 - 23 جوان 2012م

- **جذور الانتماء المذهبي في الجزائر** تعود الجذور التاريخية للمذهب المالكي في الجزائر إلى حاضرة القيروان بتونس التي سبقت بلاد الأندلس والمغرب في تبني المذهب المالكي والتأليف فيه وتدريسه، الأمر الذي جعل الكثير من الجزائريين يحجون إلى تونس لطلب الفقه المالكي من أقطاب مدرسة القيروان والرجوع فيما بعد لنشر كتب المذهب في محاضر الجزائر ومدارسها شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً، ومن أهم كتب المالكية التي أدخلها الجزائريون من القيروان بتونس كتاب المدونة الكبرى على يد العلامة إسحاق بن عبد الملك المشلوني البسكري التي سمعها من سحنون وكذلك مختصر ابن الحاجب على يد الشيخ المشدالي الزواوي في القرن السابع الهجري ومختصر خليل ابن إسحاق على يد محمد بن فتوح التلمساني في القرن الثامن الهجري (3)
- **أسباب انتشاره في الجزائر:** ترجع أسباب انتشار الفقه المالكي في الجزائر إلى رحلة الجزائريين القدامى إلى الحجاز عامة والمدينة المنورة خاصة التي كانت مركز إشعاع علمي فاقتصر أخذهم على علماء أهل المدينة وشيخهم يومئذ وإمامهم الإمام مالك رحمه الله كما يرجع سبب انتشار المذهب في الجزائر إلى نفوذ الحكام ورغبتهم في نشر المذهب والتمكين له وأضاف بعض الباحثين سبباً آخر هو مناهضة أهل المغرب لفقهاء الحنفية بالإضافة إلى وجود قواسم مشتركة بين أهل الحجاز والمغرب الأوسط < الجزائر > وهي التشبث بتقاليد العرب، وعدم اندماجهم في الحضارة الوافدة عليهم (4).
- **جهود علماء الجزائر في الاهتمام به:** من الصعوبة بمكان تحديد جهود علماء الجزائر عبر القرون في هذه السطور، فإن ذلك من المستحيلات، وقد يكون من الإدعاء أن نقول أنه تم إحصاء كل ما أُلِف في مجال الفقه خلال ما يقارب اثنا عشر قرناً؛ لأنّ الإنتاج غزير ومتنوع الأغراض، بين شروح للمختصرات ونوازل وقضايا وفرائض وموسوعات فقهية. فقد كتب علماؤنا في جميع أبواب الفقه ومسائله، وألّفوا مختصرات فقهية أصبحت محلّ شرح ودراسة سواء من علماء المغرب أو المشرق، كالوغيليسية للشيخ عبد الرحمن الوغيليسي البجائي، ومختصر الشيخ عبد الرحمن الأخضرى الفقهى، وأرجوزة التلمساني في الفرائض وكتب الداودي المسيلي والمقري ويحيى بن موسى المغيلي المازوني والونشريسي وأبي عبد الله التنسي والعقباني وغيرهم كثير (5)

المطلب الثالث : واقع المذهب المالكي في الجزائر

لقد استفرغ فقهاء الجزائر عبر القرون وسعهم في نشر المذهب المالكي والتمكين له، وكان لهم الحظ الموفور في العلم والمعرفة وسعة الأفق والحجج القوية؛ مما يترجم صدق النصرة وقوة العزيمة وسلامة المسلك وخلف من بعدهم خلف تمسكوا والتزموا بأقوال الإمام مالك وفتاويه في مختلف ربوع الجزائر وطال الأمر على هذا قروناً من الزمن لكن اليوم لم يبق لهذا المذهب نفس المكانة والحرمة التي كان يحظى بها، فسرعان ما ظهرت دعاوى تدم أتباعه واعتماده كمرجع يجمع

³ خدمة المذهب المالكي في الجزائر بين الأمل والعمل، أحمد ذيب، ص60، بحث منشور، نقلاً عن شجرة النور الزكية، 1 | 103 ومقدمة ابن خلدون ص 808 وتاريخ الجزائر لعبد الرحمن الجليلي، 2 | 76

⁴ خدمة المذهب المالكي في الجزائر بين الأمل والعمل، مرجع سابق، ص70 - 71 وانظر تاريخ ابن خلدون 2 | 805، ترتيب المدارك ص2 | 157

⁵ المذهب المالكي في الجزائر... جذور ومؤلفات، الباحثة فاطمة، من جامعة وهران، ماجستير فقه وأصول، مقال منشور في أحد المنتديات الإسلامية على الإنترنت بتصرف.

الجزائريين في أمور دينهم باعتبار المذهب المالكي كما زعموا مجرد أقوال لا تستند على الكتاب والسنة وأن باب الاجتهاد مفتوح على مصراعيه وأنه لا يجوز التقييد بمذهب من المذاهب كما أن من حق أي كان أن يجتهد أو يفتي ، ودبت الفرقة وبدت في أوساط أئمة المساجد وطلبة العلم ، ثم انتقلت إلى الدهماء والعوام⁽⁶⁾، وكرد فعل على هذه الفوضى العلمية عامة والفقهية خاصة ، حاول الكثير من العلماء و المجتهدين و المجددين و المؤسسات الدينية و العلمية الرجوع بالجزائريين إلى عهدهم الأول ومحاولة حملهم على المذهب الذي كان سائداً بينهم، ورغم المحاولات الكثيرة والجدادة التي تسعى جاهدة لشرح عناصر هذه المرجعية بالتعريف بالمذهب وبأعلامه ومدارسه مستعينة بكم هائل من المتون و المصادر في المعاهد والجامعات والمساجد و المدارس العلمية و الزوايا الوقفية وعقد المنتقيات وتحقيق المخطوطات وطبعها واستحداث قنوات وإذاعات إسلامية ورصد جوائز لإحياء تراث الفقه المالكي الجزائري إلا أنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب مما جعل هذه المرجعية في أيامنا هذه تتعرض إلى محاولات انتقاص و هجران من كثير ممن لا يشعرون بانتماء مذهبي أصيل ، أو لمن يخلط بين الانفتاح العلمي و الاجتهاد المذهبي و الحوار الحضاري و بين أن يقتضي ذلك تخريباً للمرجعية المالكية الأشعرية، لذا بات من اللازم شرح عناصر هذه المرجعية و بيان سبل تفعيلها و نشرها و شرحها و الاستفادة منها في تربية الناس على الوسطية و الاعتدال و الاجتهاد و التفتح على العصر فكان لا بد من وضع تصور لترقية الاجتهاد وتطويره في المذهب المالكي ومحاولة تقينته مواكبة للعصر .

المبحث الثاني : نحو خارطة طريق لترقية مستقبلية للاجتهاد في المذهب المالكي بالجزائر

لقد تظن رائد النهضة الإصلاحية في الجزائر العلامة ابن باديس ورئيس جمعية العلماء المسلمين إلى ضرورة النهوض بالمذهب المالكي وجعله يواكب مستجدات العصر فكان يشرح موطأ الإمام مالك موازاة مع تفسير القرآن ودام شرحه له (الموطأ) ما يقرب من ربع قرن ، ويعد عمل ابن باديس - رحمه الله - تجديداً للمذهب المالكي وتطويراً له ، وإذا كان من أهداف الجمعية محاربة البدع وإحياء السنن فإنها كانت حريصة كل الحرص على تطوير المذهب المالكي وجعله يواكب تطورات العصر ، ويجب عن قضايا المستجدة⁽⁷⁾ .

إن اختيار الجزائريين منذ القدم للمذهب المالكي كمسلك للممارسة الفقهية له أكثر من دلالة في الموروث الفكري والثقافي للمجتمع الجزائري. ذلك أن أصول المذهب المالكي كانت رائدة في المزاجية بين النقل والعقل، والربط بين الرواية والدراية. وراعت إلى حدود بعيدة أوضاع الناس وأعرافهم على نحو يرفع الحرج ويزيل المشقة ، ثم كان لهذا المذهب مشرب واسع في موارد الرأي ، وجهود صالحة في مراعاة المصالح واعتبار مقاصد التشريع وأهدافه. وحتى يؤدي الاجتهاد دوره كاملاً لا بد

⁶ كلمة رئيس جمعية الإخاء العلمية الثقافية لولاية سطيف في افتتاح الملتقى الوطني الثالث للمذهب المالكي ، كلمة منشورة ، ص15 في مطبوعة الملتقى .

⁷ مرجعية المذهب المالكي تأصيل وتجديد ، أ . د . التواتي بن التواتي ، ص28 ، أشغال الملتقى الدولي الثاني حول الفاتح عقبة ابن نافع الفهري ، 14-15-16 ماي 2013م ، المعهد الوطني لتكوين الإطارات الدينية ، بسكرة .

من وضع خطة مستقبلية أو خارطة طريق لتطوير الفقه المالكي في الجزائر اجتهاداً وإفتاءً وتظهر ملامح هذه الخطة فيما يلي :

1 - تصفية المذهب المالكي وتنقيته مما علق به من الاستدلالات الواهية والتفريعات التي لا طائل منها والتركيز على الاستدلال لمسائل المذهب بأصول الإمام مالك الاجتهادية بدءاً بالنص الصريح الصحيح والإجماع والقياس والاستحسان والمصلحة وسد الذرائع وقول الصحابي وعمل أهل المدينة والتدليل بقاعدة مراعاة الخلاف والقواعد الفقهية , والاعتماد في عملية تقنين المذهب المالكي يكون أساساً على اختيار الرأي الراجح بناء على ما قوي دليله وكثر قائله ولا يتأتى ذلك إلا بالتمييز بين المشهور والراجح , بالإضافة إلى ضرورة استخراج نظريات الفقه المالكي تساعد على استخراج أحكامه وإدراك مقاصده وتتيح الاطلاع الشامل على الفقه المالكي كما تسهم في تقوية الملكة الفقهية للدارس كما ينبغي أيضاً وضع وصياغة معجم شامل لأحكام مسائله لتقريبه لطلبة العلم وتيسيره فهما وتطبيقاً(8).

2- إبراز وتطوير العملية الاجتهادية للفقه المالكي في الجزائر :

إن الفقه المالكي يعود في نشأته إلى جهود الإمام مالك العلمية التي توصل بها إلى تكوين بناء فكري وفقهي متكامل، بفضل جهود أتباعه من العلماء، ومنهم: علماء الجزائر الذين خدموا المذهب، بما أضافوا إليه من كتب جعلت الفقه المالكي يؤطر الحياة الجزائرية ويجيب عن أسئلتها عبر تاريخ الجزائر إلى الآن. إن ميزة الفقه المالكي إنه فقه يجمع بين الأخذ بنصوص الكتاب والسنة من جهة، وبين الفهم السديد لتلك النصوص.

وقد قام الفقه المالكي على 16 أصلاً للاجتهاد وهذه الأصول هي التي أكسبته مرونة وطواعية وقدرة فائقة على مواكبة المستجدات، ويكفي أن يكون من هذه الأصول القول بالمصالح المرسله، وهي المصالح التي لم يرد لها ذكر في الكتاب والسنة، ومع ذلك وجبت رعايتها واعتبارها في الفتوى، إذ متى تحققت المصلحة بمفهومها الشرعي فإنها تكون من صلب التشريع، فيجب الاجتهاد على وفقها وما يقوم عليه الفقه المالكي من الأصول القول بسد الذرائع وهو يعني إغلاق كل ما يؤدي إلى مفسدة وضرر حتى ولو لم يكن هو في حد ذاته مفسدة وضرراً(9).

وفي إطار خطة ترقية الفقه المالكي اجتهاداً في الجزائر اقترح كثير من الباحثين ما يلي:

أ - ضرورة إحياء الجوانب المشرقة في اجتهادات فقهاء الجزائر وفتاويهم والاستفادة منها في مختلف مجالات التنمية المعاصرة بعد إعادة تصنيفها بما يحقق هذا الهدف.

⁸ مدخل إلى تجديد الفقه المالكي , قطب الريسوني , ص 56 - 59

⁹ أهمية الفقه المالكي ودوره في جمع الكلمة ودرء الانحرافات العقدية والفكرية , مصطفى بن حمزة , ص 4. بحث منشور

ب - إنشاء مراكز فقهية ترصد مختلف القضايا التنموية وتواكبها بالتأصيل والتوجيه الفقهي في ضوء أصول وقواعد المذهب (10) .

ج - تعميق التعاون العلمي بين مختلف الباحثين المتخصصين في التراث الفقهي المالكي على الصعيد المغربي والتنسيق بين مشاريعهم العلمية من أجل تبادل الخبرات المكتسبة.

د- - العناية بالمدرسة الأصولية المالكية الجزائرية وذلك بتأليف معجم للأصوليين المالكيين الجزائريين ومعجم للمدونات الأصولية المالكية المخطوطة والمطبوعة , وكذا معجم للمصطلحات الأصولية المالكية والتعريف بالمخطوطات الأصولية المالكية وإنجاز دراسات علمية تهتم بجمع اختيارات المالكية الأصولية وتخصيص كل أصولي مالكي بدراسة مستقلة , وإبراز خصائص المدرسة المالكية الأصولية كالإبداع في التأصيل والتنظير , والإحاطة بشتى عصور الدرس الأصولي المالكي وإفراد المدارس الأصولية المالكية بالتأليف بالخصوص وإصدار سلسلة أعلام الفقه المالكي الجزائريين (11) .

هـ- ترشيد أولويات البحث الفقهي الأكاديمي الجزائري و استثمار البحوث والخبرات الطبية والاقتصادية والقانونية وغيرها للاستفادة منها في العملية الاجتهادية وتشجيع البحوث الفقهية والأصولية التي تفيدي في ترقية ملكة الاجتهاد, وخاصة الكشف عن دور الاجتهاد الفقهي في المذهب المالكي ومقتضيات التنمية في الجزائر .

و- التفكير في إنشاء مجمع فقهي جزائري أو هيئة رسمية كاملة للإفتاء تجمع نخبة من علماء الجزائر من مختلف مناطق الوطن وأطرافه ومشاربه ويشترك فيه بالإضافة إلى الفقهاء والأصوليين خبراء في القانون والطب والاقتصاد والسياسة ومختلف العلوم واستحداث قناة إعلامية خاصة به .

3- إعادة تحقيق نصوص الفقه المالكي عامة والاهتمام بتحقيق المخطوط الجزائري المالكي خاصة , فالمخطوط الجزائري ما زال يعن من العزلة والتناسي فأكثر المخطوطات ما زال قابع في الخزائن الخاصة التي احتكرها أصحابها وحرموها مؤلفيها مزيداً من الأجر والثواب , ومن معالم الاهتمام بالمخطوط الفقهي المالكي وتحقيقه تصوير المخطوطات وحث طلبة الدراسات العليا على تحقيقها , بالإضافة إلى فهرستها ورقمنتها وجعلها في متناول طلبة العلم الشرعي من مختلف المستويات(12)

10 الاجتهاد في الفقه المالكي ومقتضيات التنمية , ندوة أقيمت بالرباط المغربية 13 - 14 - 15 ماي 2013م
11 مدخل إلى تجديد الفقه المالكي , قطب الريسوني , ص 56 - 59

12 خدمة المذهب المالكي في الجزائر بين الأمل والعمل , مرجع سابق , ص 87 ' مرجعية المذهب المالكي تأصيل وتجديد , أ . د . التواتي بن التواتي , ص 29.

4- إعادة النظر في طريقة إعداد وتكوين أئمة المساجد , فالمطلوب تكويننا يتماشى مع التطورات الحاصلة في المجتمع فالإمام الجزائري اليوم بحاجة إلى تكوين شرعي عالي وتلقين لمختلف العلوم واللغات الأجنبية حتى يكون مهيباً لإمامة الجالية الجزائرية بأوروبا كذلك , بالإضافة إلى تحسين ظروف البحث في الفقه المالكي على مستوى الجامعات والمعاهد الإسلامية وذلك بطرق القضايا المعاصرة والاجتهاد فيها على ضوء قواعد المذهب وكذا ضبط المصطلحات الصعبة في المذهب والتركيز على تعليم الطلاب منهجية البحث في تراث السادة المالكية وتوفير كتب المالكية الورقية والإلكترونية في مختلف المكتبات.¹³

5- العناية بالمذهب المالكي شرحاً ونشراً بما يجعله أداة وحدة وتآزر، ومقوماً من مقومات الوطن الجزائري وبعث حركة النشر لمصادر الفقه المالكي، وتحقيق مخطوطاته، وتقريبها للتداول بين المتخصصين والدارسين وعموم الناس وضرورة ضبط الفتوى في وسائل الإعلام المختلفة ضمن المرجعية الفقهية الوطنية و رصد مكافآت تحفيزية للدراسات الجادة والتميزة في الفقه المالكي وإنشاء مركز للدراسات المالكية الجزائرية يحتضن نشاطات المذهب في الجزائر ويروج لمشاريعه ويستشرف آفاقه المستقبلية , ويهدف إلى الحفاظ على مقومات الهوية الوطنية , ويشرف على تنظيم الندوات حول التراث المالكي وآفاق تطويره , وصياغة خطط توجه العناية الأكاديمية بالمذهب كفتح ماستر أو مدسة دكتوراة في المذهب المالكي والإشراف عليهما , كما يهتم بالتنسيق بين المهتمين بالفقه المالكي تدريساً وتحقيقاً ونشراً , كما يقوم بحصر مخطوطات المذهب والإشراف على تحقيقها ونشرها وإعداد بيبليوغرافيا لكتب المذهب القديمة والمعاصرة والتفكير في إنشاء مجلة علمية فصلية محكمة تعنى بنشر الدراسات والتحقيقات وفتاوى شيوخ العلم , وكذا التفكير في إنشاء محابر بحثية على مستوى كليات العلوم الإسلامية بالجامعات الجزائرية تهتم بهذا الغرض.¹⁴

6- ضرورة إنشاء الكراسي العلمية في المساجد والزوايا ومعاهد تكوين الإطارات الدينية وذلك بتخصيص كراسي في مختلف العلوم الفقهية والأصولية وتسميتها بأسماء علماء المذهب المالكي بالجزائر على أن يؤطرها نخبة من الأساتذة الجزائريين في الفقه والأصول , وأن تكون المقررات كتب لفقهاء جزائريين كالأخضري والتلمساني والمغيلي والمقري...., وأن تتولى وزارة الشؤون الدينية والأوقاف طبع الكتب المقررة وتوزيعها على الطلبة الحاضرين , على أن يواكب هذا العمل إنشاء موقع على الإنترنت يكون فرصة للتواصل بين الطلاب وتحمل منه المقررات والكتب¹⁵

المبحث الثالث : خطوات منهجية نحو تقنين المذهب المالكي في الجزائر مستقبلاً

¹³ منتدى جريدة البلاد, 31-07-2013م فورم البلاد استضاف كل من الدكتور عبد الرزاق قسوم والدكتور يوسف نواصة , حول موضوع " حان الوقت ليكون للجزائريين داراً للافتاء " , مخدمة المذهب المالكي في الجزائر بين الأمل والعمل , مرجع سابق , ص88-89 ' أهمية الفقه المالكي ودوره في جمع الكلمة ودرء الانحرافات العقدية والفكرية , مصطفى بن حمزة , ص6. بحث منشور ,

¹⁴من توصيات الملتقى السنوي الخامس لشعبة جمعية العلماء المسلمين بولاية برج بوعريج بعنوان: المذهب المالكي تأصيل وتجديد بتاريخ 22-05-1432هـ.

¹⁵ المراجع السابقة نفسها في هامش رقم 12 , بنفس الصفحات بتصرف .

إن من أبرز ملامح التجديد في مسيرة الفقه الإسلامي في عصرنا الحاضر تقنين الفقه الإسلامي من خلال جمع الأحكام والقواعد الشرعية المتعلقة بمجالات الحياة المختلفة وصياغتها بعبارات آمرة موجزة واضحة وإصدارها في صورة قانون ملزم تفرضه الدولة وتلزم الناس بتطبيقه .

وقد بذلت في عصرنا الحاضر جهود كبيرة لتقنين أحكام الفقه الإسلامي ليكون هو الحاكم على تصرفات الأفراد والمنظم لها (16). ومع ذلك نجد من المسلمين من رفض هذا المنهج ودعا إلى تجنبه وجعل القوانين الغربية المصدر الأول للتقنين ثم تأتي الشريعة في المرتبة الثانية، ومن ذلك البلاد الجزائرية التي قننت قانون الأسرة من أحكام الشريعة وجعلتها المصدر الأوحيد له، بينما القوانين الأخرى وضعتها بالاعتماد على المنظومة الفرنسية (17) .

المطلب الأول: تعريف التقنين

أولاً: التقنين لغة : مصدر " قنن " بمعنى " وضع القوانين " وهي كلمة مولدة (أي غير عربية الأصل) ، والقانون " مقياس كل شيء وطريقة " (18) .

ثانياً: التقنين اصطلاحاً : هو: صياغة الأحكام في صورة مواد قانونية مرتبة مرقمة ، على غرار القوانين الحديثة من مدنية وجنائية وإدارية . . الخ . وذلك لتكون مرجعاً سهلاً محمداً ، يمكن ببسر أن يتقيد به القضاة ، ويرجع إليه المحامون ، ويتعامل على أساسه المواطنون (19) .

وعرفه بعض الباحثين بأنه : صياغة الأحكام الفقهية ذات الموضوع الواحد التي لم يترك تطبيقها لاختيار الناس ، بعبارات آمرة يميز بينها بأرقام متسلسلة ومرتبة ترتيباً منطقياً بعيداً عن التكرار والتضارب (20) .

وهذا التعريف احتوى على العناصر التالية للتقنين :

الصياغة : وهي ميزة التقنين عن الفقه المدون .

الترتيب والترقيم : وهي ميزة أخرى تجعل الرجوع للأحكام سهلاً .

قوله : الأمر : للتمييز بين مجرد بيان الأحكام ، والإلزام بها، وهو من طبيعة القوانين .

المطلب الثاني : المقاصد المرعية من التقنين : من المقاصد الشرعية المتوخاة من التقنين والتي أجاز التقنين على أساسها ما يلي (21) .

16 تقنين الفقه الإسلامي في الأردن الواقع والأفاق ، عبد الرحمن الكيلاني ، ورقة مقدمة لندوة القضاء الشرعي المقامة في الشارقة ، بحث منشور .
17 تقنين الأحكام الشرعية ودورها في إثراء المنظومة القانونية الجزائرية ، الدكتور عبد المجيد مكرم ، ورقة مقدمة لندوة القضاء الشرعي المقامة في الشارقة ، بحث منشور . نسخة إلكترونية .

18 المعجم الوسيط ، مصطفى إبراهيم وزملاءه ، مادة قنن ، 769 \2

19 تقنين الأحكام الشرعية بين المجيزين والمانعين ، عبد الرحمن بن أحمد الجرجي ، ص 1 ، بحث منشور نقلاً عن مدخل لدراسة الشريعة الإسلامية ، القرضاوي ، ص297، حركة تقنين الفقه الإسلامي ، عيسى عامر اللهب ، ص2-3

20 تقنين الأحكام الشرعية بين المجيزين والمانعين ، عبد الرحمن بن أحمد الجرجي ، ص 4، وانظر ضرورة تقنين فقه المعاملات المالية ، عبد الحميد محمود البعلي ، ص 6 ، مجلة المسلم المعاصر ، عدد 139 .

21 المقاصد المرعية من تقنين الأحكام القضائية في القضاء الشرعي ، د عمر بن صالح عمر ، بحث منشور ، ص2

المقصد الأول: يتناول إقامة شرع الله وإحقاق الحق، بما ييسره التقنين من معرفة الأحكام الشرعية وسهولة الرجوع إليها، مع ضمانات الأحكام من التلاعب في زمن قل فيه الوازع الديني، وضعف التحصيل العلمي، مما يجعل لهوى النفس نصيب في استصدار الأحكام القضائية.

المقصد الثاني: تحقيق العدالة، فكلما كانت الأحكام القضائية مقننة، كلما كان ذلك أدعى إلى تحقيق العدالة، والتيسير على الناس، وأضمن لتحقيق المساواة.

المقصد الثالث: مراعاة مصالح الناس وتحقيق ضرورياتهم: فالتقنين يحقق جملة من المصالح تعود على الضروريات الخمس بالعناية والرعاية والحفظ بما ذلك، من فصل للخصومات، وردع للظالم، ونصرة المظلوم.

ومن تيسير الرجوع إلى الأحكام القضائية، وأمثلة الأقوال فيها، وتوفير الوقت للقضاة فلا يحتاجون إلى إضاعته في البحث والتنقيب بين صفحات الكتب وقد يعثرون عليها وقد لا يعثرون.

ومن ثقة الناس بالمحاكم الشرعية، ونفي للتهمة عن القضاة، إذ أن اختلاف القضاة في المسألة الواحدة يؤدي إلى إحداث بلبلة واضطراب بين الناس مما يفقد الثقة بالمحاكم الشرعية والزهد فيها، ويدفعهم إلى اللجوء إلى غير المحاكم الشرعية. ومن حث على البحث والاجتهاد، وتحرير أرواح العلماء التي تحقق مصالح الناس في عصرهم.

المقصد الرابع: توحيد الكلمة وتحقيق الوحدة، إذ عدم التقنين يفسح المجال لاجتهاد كل قاض بما يراه مما ينتج عنه اختلاف القضاة في المسألة الواحدة كما هو مشاهد ومعلوم- وستعرض الدراسة- بإذن الله نماذج من ذلك. وهذا قد يؤدي إلى التنازع والاختلاف. ومهما قيل بأن التقنين لا يرفع الخلاف- كما يراه المانعون من التقنين- فإنه ولا شك يجد من الاختلاف، ويقرب بين وجهات النظر.

المطلب الثالث: إسهام تقنين الأحكام الشرعية في إثراء المنظومة القانونية الجزائرية:

إن المتتبع لتاريخ تطور الفقه الإسلامي الجزائري يجد بأن أهلها لم يعرفوا قبل الاستعمار الفرنسي مسألة تقنين الأحكام الشرعية العملية، وإنما كانوا يأخذون هذه الأحكام من كتب المذهبين المالكي والحنفي على اعتبار أنهم كانوا يتمذهبون بمذهب المذهبين وخاصة أيام الحكم العثماني للجزائر، لكن بعد دخول فرنسا الاستعمارية إلى التراب الجزائري عملت هذه الدولة على بسط نفوذها، وجعل أهل الجزائر يخضعون لأحكام قانون فرنسا، وذلك في جميع التصرفات، والمعاملات ما عدا ما يتصل بأحكام الزواج والطلاق⁽²²⁾.

لقد كانت البلاد الجزائرية قبل احتلالها من قبل فرنسا سنة 1830 تطبق الأحكام الشرعية، ولم تعرف محاولة واحدة لتقنين هذه الأحكام إلا في سنة 1905 عندما أمر حاكمها العام السيد "موران". بتقنين أحكام الأسرة، غير أنها لم تعتمد بصفة رسمية، مما أدى إلى التخلي عنها، وعدم العمل بها، وعليه يمكن القول أن ما قامت به لجنة "موران" ليس تقنيناً وإنما محاولة لتنظيم الأحكام الشرعية في كتاب مستقل كما فعل المتقدمون.

²² تقنين الأحكام الشرعية ودورها في إثراء المنظومة القانونية الجزائرية، الدكتور عبد المجيد مكركب، ص4

و الأحكام الشرعية المتعلقة بالأسرة والأوقاف لم تقنن في الجزائر بصفة رسمية إلا بعد الاستقلال حيث أصبحت ملزمة بمجرد صدورهما في الجريدة الرسمية (23).

لقد جنح المشرع الجزائري بعد الاستقلال إلى تقنين منظومة قانونية تضمنت فروع القانون العام والخاص، وقد اعتمد في وضعها - إذا ما استثنينا قانون الأسرة- على المدونة الفرنسية والمصرية، وفي بعض الأحيان على الشريعة الإسلامية، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى تأثيره بآراء المشرع الفرنسي الذي إستعمرت بلاده البلاد الجزائرية من سنة 1830 إلى 1962م. و لقد اعتمد المشرع الجزائري سنة 1984 في تقنينه لأحكام الأحوال الشخصية على المذهب المالكي مع استثنائه وأخذ بعض المذاهب الفقهية الأخرى، وأحكام القانون المدني(24) وأسندت جهة تقنين قانون الأسرة في سنة 1984م إلى أعضاء المجلس الأعلى الإسلامي، وإلى ثلثة من القضاة، وعلماء القانون، وعليه يمكن القول بأن هذه المهمة النفيسة لا يجوز أن يتصدر لها فرد واحد، وأن يتوفر في الأعضاء شرط الاجتهاد، والإلمام بالمناهج القانونية المعاصرة، والمجالات العلمية الحديثة(25).

المطلب الرابع : مستويات مشروع تقنين المذهب المالكي في الجزائر المستوى الأول : منهج وطريقة العمل(26)

يفترض في أن يتبع في إعداد التقنين للمذهب المالكي الخطوات التالية :

أ - جمع أحكام المسائل في كل باب على صورة مواد مرقمة , يقتصر فيها على الرأي المختار في المذهب و ينبغي أن يكون التبويب منطقياً متماسكاً منظماً على نحو يساعد على فهم التقنين وحسن الإفادة منه , يتقدم الأبواب باب يتضمن القواعد العامة، وفي ذلك تسهيل على القضاة، وربط للأحكام بالأصول الفقهية , فيقسم التقنين إلى أبواب وفصول تبين بنوع خاص الأحكام الشرعية العملية على أن تكون الأبواب والفصول مرتبطة ببعضها البعض على وجه منطقي محكم , وينبغي تجنب ذكر الأمثلة، والأسباب والتعليقات والتعريفات، والتقسيمات الفقهية ؛ لأن ذلك من مهمة الفقهاء والقضاة , وترك حيز رحب للتفصيل الفقهي (27).

23 المرجع نفسه ص 6 .

24 المرجع نفسه ص 7

25 المرجع نفسه , ص 8

26 انظر تفاصيل المنهج في المراجع الآتية :تقنين الأحكام الشرعية بين المانعين والمجيزين,د.عبد الرحمن بن أحمد الجرجي ,أستاذ مشارك بقسم الفقه ,كلية الشريعة ,جامعة الملك خالد , أبها - المملكة العربية السعودية , ص 9 , تقنين الأحكام الشرعية ضرورة عصرية ,مقدم لندوة القضاء الشرعي في العصر الحاضر : الواقع والأمال ,كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة , الدكتور , حمد عبد اللطيف رجب عبد العاطي ,أستاذ مشارك بكلية الشريعة والقانون ,جامعة الإمارات العربية المتحدة , ص 10 ,

تقنين الشريعة الإسلامية ,وصلته بتطبيقها في القضاء الشرعي ,بحث مقدم لندوة القضاء الشرعي في العصر الحاضر , (الواقع والأمال) 142هـ-2006م, الأستاذ الدكتور عبد الله الجبوري,كلية الشريعة والدراسات الإسلامية/ قسم الشريعة, جامعة الشارقة , ص 5 , تقنين الأحكام الشرعية ودورها في إثراء المنظومة القانونية الجزائرية , الدكتور عبد المجيد مكركب , ص 4 ,مدخل إلى تجديد الفقه المالكي , قطب الريسوني , ص 42- 74 , تقنين الفقه الإسلامي ,المبدأ والمنهج , زكي عبد البر , ص 48- 62

ب- وضع المعايير المرنة التي تتيح للقاضي استيعاب التغيير في كل وقت , بحسب ملابسة كل قضية تعرض بين يديه وإحكام الصنيع في الباب مرتبط بالفهم الصحيح لوظيفة التقنين الذي ليس من شأنه إرساء القوانين بصورة جامدة ثابتة, وإنما ترتيب الأحكام وصونها عن التضارب وصياغتها في قوالب مرنة واسعة .

ج- تجنب الإكثار من الإحالة من نص إلى نص إلا في موضع الضرورة ؛ لأن الإحالات تفوت مقاصد التقنين العملية التنظيمية .

د- تذييل كل مادة بمذكرة إيضاحية مستقلة تبين المحمل ويقيد المطلق وتخصص العام , توضح المبهم وتفع الإشكال , والغرض من المذكرة الإيضاحية بيان الأصل الشرعي لكل مادة مشفوعة بأقوال المالكية وتعليقاتهم الفقهية للمسألة.

المستوى الثاني : موضوع التقنين : يقصد به مجاله، وأصله أو مصدره:

أ- **مجال التقنين:** ذهب أغلب الباحثين إلى أن مجال التقنين ليس جميع الأحكام الشرعية من عقائد وأخلاق، وعبادات، وإنما هي الأحكام المتعلقة بقسم المعاملات والأحوال الشخصية فقط، وهي عادة تثبت إما بنصوص قطعية الدلالة والثبوت، وإما بنصوص ظنية الدلالة، والثبوت وإما لم يرد بشأنها نص لا قطعي، ولا ظني وهو مجال خصب للتقنين⁽²⁸⁾.

ب- مصدره: يقصد به العلماء المصادر التي تستنبط منها الأحكام الشرعية المقننة وفق أصول الإمام مالك الاجتهادية بدءاً بالنص الصريح الصحيح والإجماع والقياس والاستحسان والمصلحة وسد الذرائع وقول الصحابي وعمل أهل المدينة والتدليل بقاعدة مراعاة الخلاف والقواعد الفقهية⁽²⁹⁾

المستوى الثالث : الصياغة والأسلوب :

يقصد به تقنين الأحكام بألفاظ سهلة لا تعلقو على إدراك المثقفين، ولا تنبو عنها أذواق المتخصصين بحيث يمكن فهمها دون اللجوء إلى التأويل، وهذا لتفادي ما وقعت فيه المجلة العثمانية⁽³⁰⁾.

إن للتقنين مهارات وشروطاً ينبغي أن تراعى في الصياغة والأداء اللغوي , ويمكن إجمالها فيما يلي⁽³¹⁾:

أ - استعمال الصيغة المناسبة لكل حكم , فالأمر والنهي يعبر عنهما بصيغة جازمة والإباحة بصيغة مرنة واسعة .

ب - تجنب العبارة الغامضة واللفظ الغريب ؛ لأن من مقاصد التقنين الإفهام والتواصل مع جمهور الناس

ج - تجنب التكرار والتناقض , لتعارضهما مع روح التقنين ووظيفته العملية

د - استعمال لغة فنية خاصة بصياغة التقنين يكون فيها اللفظ محدداً في دلالاته وموزوناً في معناه .

هـ - الحفاظ على معنى اللفظ الواحد في كل فصول التقنين وأبوابه

و - التزام مصطلحات المذهب المالكي ؛ لأن دلالة المصطلح الفقهي تختلف من مذهب لآخر

²⁸ تقنين الأحكام الشرعية ودورها في إثراء المنظومة القانونية الجزائرية , الدكتور عبد المجيد مكركب , ص18

²⁹ تقنين الأحكام الشرعية ودورها في إثراء المنظومة القانونية الجزائرية , ص19

³⁰ المرجع نفسه , ص20.

³¹ المنهج , زكي عبد البر , ص 48- 62 وانظر ضرورة تقنين فقه المعاملات المالية , عبد الحميد محمود البعلي , ص6 , مجلة المسلم المعاصر , عدد 139

المستوى الرابع : مستوى الأهداف والضوابط

أولاً : الأهداف : إن التقنين ينبغي أن يعود على الفقه المالكي بما يلي (32):

- أ - التقنين ييسر الرجوع إلى الحكم الشرعي وسهولة التعرف عليه.
- ب - في تقنين الفقه توحيد للحكم القضائي وتخفيف للعبء الواقع على المحاكم.
- ج - في تقنين الفقه تطبيق للشريعة وحماية للموروث واستكمال للبناء الفقهي.
- د - سد الذرائع إلى اختيار الأقوال بالهوى والشهوى وهذا لا يتحقق إلا بالإلزام و التقييد
- هـ - تنظيم الفقه المالكي في صورة سوية تحبب النفوس وتيسر الفهم والتطبيق .

ثانياً : الضوابط

من أهم هذه الضوابط التي لا بد من مراعاتها عند الشروع في عملية التقنين وبعد الانتهاء منها ما يلي:

- أ - أن يوكل هذا العمل إلى العلماء الذين يعرفون ما يناسب المجتمع في ظروفه الحالية، ومشكلاته الآنية، كما يستطيعون تقريب دائرة الخلاف المذهبي من خلال معرفتهم براجح الأقوال في المذهب ودليله المعتمد، فيصير القانون مع كونه نافذاً بسلطة الدولة مقبولاً أيضاً عند أفرادها، ملائماً لأوضاع الناس وموفياً بمتطلبات معاملاتهم.
- ب - أن يكون العمل التقنيني عملاً مبتكراً في ترتيب أبوابه، وصوغ موادّه، واختيار عباراته، بما يتناسب مع روح العصر، ويتواءم مع معطيات الحضارة، وينسجم مع لغة الواقع.
- ج - أن يكون التجديد والمراجعة لمواد القانون دائمة ومستمرة، فلا بد من إسناد القانون للجنة مسؤولة مكلفة بمتابعته وتطويره وتحديثه، على أن تتخذ تلك اللجنة من التغذية الراجعة لمواد ذلك القانون المطبق، ومن المستجدات الدائمة في هذا العصر، ومن فتاوى العلماء المجتهدين روافد مستدامة تصب في ذلك القانون روحه المتجددة التي تجعله وافياً بالغرض الذي وضع من أجله.

المستوى الخامس : المستوى الإجرائي (33)

32 انظر وقائع ندوة تطور العلوم الفقهية الإسلامية في عمان ، الندوة السابعة 2008م ، التقنين والتجديد في الفقه الإسلامي ، ص3 ، إعداد لجنة التنظيم ، - جهود تقنين الفقه الإسلامي ، وهبة الزحيلي، ص24، مؤسسة الرسالة (بتصرف) ، الأسس المنهجية والعلمية لتقنين الفقه الإسلامي، مصطفى حميد أوجانه، (بتصرف) ، ص20 ، الاجتهاد وأثره في التجديد (مرجع سابق) بتصرف ،

تشكل لهذا الغرض خمس لجان :

اللجنة الأولى : لجنة أولية تمهيدية :

وتتكون هذه اللجنة من عناصر مختلفة الاختصاصات بحسب ما سيتناوله التقنين من موضوعات وتكون مهمة هذه اللجنة وضع مشروع التقنين المستمد من الفقه الإسلامي المالكي والمواضيع التي يراد تقنين أحكامها والجوانب اللازمة لذلك .

اللجنة الثانية : لجنة اختيار الأحكام

لهذه اللجنة دور بالغ الأهمية في مجال التقنين , فعملها ذو صبغة موضوعية تتكون من صفوة الفقهاء ونخبة من القضاة ورجال القانون وعملها التقنين وفق أحكام الفقه المالكي.

اللجنة الثالثة : لجنة الصياغة

لهذه اللجنة دور فني بحت , وهو التنسيق والصياغة القانونية وتقييد ما قيدته اللجنة من نقاط وما وضحته اللجنة الثانية من أحكام وحلول لها , وتم الصياغة وفقا لما تعالجه من مواضيع في مواد متسلسلة في عدة مجموعات بحسب الموضوعات التي يعالجها التقنين وتنتهي عملها بإخراج مجموعات تتضمن مجموعة من الأحكام تعالج موضوعات من الموضوعات فليس لها إلا التنسيق والتوفيق بين تلك النقاط والأحكام وتنتهي بصياغة كل حكم وفقا لما تعالجه من مشكل .

اللجنة الرابعة : لجنة المراجعة : وتضم هذه اللجنة عناصر ذات اختصاصات ؛ لأن عمل المراجعة له أهميته القصوى , ومناقشة ما تم من مواد تقنينه مادة بمادة ليلاحظ كل واحد ما هو متخصص فيه ؛ ليكون ذلك قد الأمانة والمهمة التي عين لأجلها ثم يصدر التقرير النهائي .

ويأتي في الأخير دور السلطة التشريعية في الدولة <البرلمان> فيعرض على جميع أعضاء البرلمان ما تم تقنينه من موضوعات فيناقشونه وينظروا فيه فيعدل أو يرفض أو يتم إقراره , فإذا أقر يتم اتخاذ ما يلزم لاعتماده من طرف السلطة التنفيذية ممثلة في الحكومة وتقرر هذه الأخيرة ما تراه مناسبا في مثل هذه الحالة ؛ لكي يتبع القضاء ويكون حينئذ قابلا للتنفيذ والتطبيق والتقييد بأحكامه بشكل ملزم وينشر في الجريدة الرسمية وبعدها تتم المصادقة عليه من قبل رئيس الجمهورية وينشر في الجريدة الرسمية ويكون ساري المفعول (34).

الخاتمة : لقد توصلت من خلال هذا البحث المتواضع إلى النتائج الآتية :

أولاً: إن المجتمع الجزائري قد اعتمد المرجعية المالكية منذ قرون فوحدت صفوفه وأبعدت عنه الشقاق والنزاع المذهبي مما يدعونا إلى الالتفاف حول هذا المذهب السني القائم على كتاب الله وسنة رسول الله صل الله عليه وسلم والحفاظ عليه , وهذا يحتاج منا إلى إخلاص النية والعمل المستمر على تطويره وترقيته ودراسته دراسة صحيحة وبيان أدلته , والعناية به أصولا وفروعا , وذلك بالاعتناء بذخيرتنا الفقهية من حيث التحقيق , والضبط والتمحيص ثم التقنين . والحفاظ عليه باعتباره أحد الثوابت الوطنية في المحافظة على الهوية الدينية والثقافية والحضارية للجزائريين

³³ تقنين الفقه الإسلامي ضرورة ملحة أم هوس عابر , آدم يونس , ص 3 . وانظر ضرورة تقنين فقه المعاملات المالية , عبد الحميد محمود البعلي , ص 6 , مجلة المسلم المعاصر , عدد 139 .

³⁴ المرجع نفسه , ص 4

ثانياً: ضرورة إنشاء مراكز فقهية على مستوى الجامعات والمعاهد الإسلامية ترصد مختلف القضايا التنموية وتستثمر البحوث والخبرات الطبية والاقتصادية والقانونية وتواكبها بالتأصيل والتوجيه الفقهي في ضوء أصول المذهب .

ثالثاً : إنشاء مجمع فقهي جزائري أو دار رسمية للإفتاء تجمع المتخصصين من أهل الفقه وأصحاب الخبرات من باقي التخصصات للنظر في النوازل المستجدة، واستحداث قناة فضائية جزائرية خاصة بالإفتاء تستضيف علماء جزائريين من مختلف ولايات الوطن، وفتح مواقع للإنترنت لنفس الغرض .

رابعاً : ضرورة تفعيل مادة الفقه الإسلامي المالكي في مختلف مراحل التعليم وجميع المؤسسات التعليمية و الدينية والاهتمام بالدرس الفقهي المالكي المسجدي و إحياء الكراسي العلمية بها ووجوب إعادة النظر في المنظومة التكوينية للأئمة بمعاهد تكوين الإطارات الدينية والكليات الشرعية.

خامساً: ضرورة استحداث مؤسسة للدراسات الفقهية المالكية على مستوى وزارة الشؤون الدينية، تقوم بجمع المطبوع من مصادر الفقه المالكي وتشجع على تحقيق المصادر المخطوطة التراثية الجزائرية ، وعلى إنجاز دراسات وبحوث للنوازل المعاصرة في ضوء معطيات الفقه المالكي، كما أن هذه المؤسسة يجب أن تنسق مع نظيراتها من المؤسسات المهمة بالفقه المالكي في العالم الإسلامي. وتعمل على عقد دورات دراسية، وندوات علمية، للتعريف بالفقه المالكي، وبالشخصيات العلمية التي أسهمت في خدمته، مع التركيز على الشخصيات الجزائرية التي أضافت إلى هذا الفقه إضافات قيمة.

سادساً: لقد اعتمد المشرع الجزائري سنة 1984م في تقنينه لأحكام الأسرة على المذهب المالكي مع استثنائه وأخذ بعض المذاهب الفقهية الأخرى.

سابعاً: ضرورة أن يكون لكليات الشريعة والقانون في الجزائر دور في تقنين الأحكام الشرعية يبدأ بإدخال فكرة التقنين ضمن توصيفات المناهج الدراسية ، ويمر بالمشاركة في إعداد مشروعات قوانين ، وينتهي بمراجعة وتدقيق ونقد ما يتم إنجازه في هذا السياق .ولابد من التعاون الدائم والفعال بين المتخصصين في الشريعة وبين المتخصصين في فروع القانون المختلفة لتقنين الأحكام الشرعية المعتمدة في المذهب المالكي³⁵.

ثامناً: ضرورة التنصيص على المرجعية الفقهية المالكية للمجتمع الجزائري في الدستور الجزائري إلى جانب المذهب الإباضي والسعي إلى ترقيتهما وتطويرهما وتخصيص ميزانية لذلك .

³⁵ موقف الفقهاء من تقنين أحكام الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة , عبد المومن عبد القادر شجاع الدين , بتصرف , بحث منشور إلكتروني , ص 56 .